المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله على محمد وآله الطيّبين الطاهرين.

قال رسول الله صلّى الله عليه وآله:

«أيّها الناس إنّي تارك فيكم الثقلين، قالوا: يا رسول الله وما الثقلان ؟ قال: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فإنّه قد نبأني اللطيف الخبير أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، كإصبعيّ هاتين، وجمع بين سبّابتيه، ولا أقول كهاتين، وجمع سبّابته والوسطى، فتفضل هذه على هذه»[1].

هذا الحديث صريح في وجوب التزام كلّ مسلم بتعاليم القرآن والسنّة النبويّة المتمثّلة بأحاديث أهل البيت عليهم السلام.

وعلى هذا الأساس وجب على كلّ أفراد هذه الأمّة بذل الجهد المطلوب في فهم القرآن وحديث المعصومين عليهم السلام.

وبفضل هذه الجهود حصلت الأمّة على تراث قيّم عظيم تمثّل بأحاديث تفسّر القرآن وأحاديث ترسم لهم معالم الشريعة الإسلاميّة.

ولمّا كان يخشى على هذا التراث العظيم أن يضيع ويندرس تصدّى العلماء من المسلمين بكتابة وتدوين هذه الأحاديث، فكانت النتيجة أن صُنّفت عدّة كتب كان يرجع إليها روّاد العلم في معرفة الأحكام الشرعيّة، وكان يعبّر عن الكتاب

---

١ ـ تفسير علي بن إبرهيم القمي ج ١ ص ١٧٢.

Scanned by CamScanner

الواحد منها بـ«الأصل»، وعن مجموعها بـ«الأصول».

ولم تمرّ فترة طويلة على تصنيف هذه الكتب حتى توصّل أعلام المحدّثين إلى ضرورة تبويب أحاديث هذه الكتب، وكانت النتيجة تصنيف الكتب الأربعة: الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني المتوفّى عام ٣٢٩، ومن لا يحضره الفقيه لمحمد بن علي بن الحسين الصدوق المتوفّى عام ٣٨١، وتهذيب الأحكام لمحمد بن الحسن الطوسي المتوفّى عام ٤٦٠، والاستبصار للطوسي هذا، وقبلها تأليف كتب مثل المحاسن لأحمد بن محمد بن خالد البرقي المتوفّى عام ٢٧٤ / ٢٨٠، وبصائر الدرجات لمحمد بن الحسن الصفّار المتوفّى عام ٢٩٠ وغيرهما.

وبعد هذه المرحلة جاء دور تأليف المجامع الحديثيّة، مثل الوافي للفيض الكاشاني المتوفّى عام ١٠٩٠، ووسائل الشيعة للحرّ العاملي المتوفّى عام ١١٠٤، وبحار الأنوار للعلّامة المجلسي المتوفّى عام ١١١٠.

Scanned by CamScanner

الرجال ودراية الحديث

كما أنّ فهم القرآن يحتاج إلى المعرفة بعدّة علوم مثل اللغة والنحو والصرف والمنطق والكلام وأصول الفقه وغيرها من العلوم، كذلك فهم الحديث يحتاج إلى هذه العلوم مضافاً إلى معرفة الرجال ودراية الحديث.

والرجال يتكفّل بمعرفة أحوال رواة الحديث من ناحية الجرح أوالتعديل كأفراد، مع غضّ النظر عن سند الحديث كمجموعة واحدة.

ودراية الحديث يتكفّل بمعرفة نوع الحديث من ناحية قبوله أو عدم قبوله، مع ملاحظة أحوال جميع رواة الحديث كمجموعة واحدة.

لقد سلّم الأعلام لعدّة كتب تكفّلت ببيان أحوال رواة الحديث واعتمدوها وعبّروا عنها بـ«الأصول الرجاليّة»، وهي:

اختيار رجال الكشي، والفهرست، والرجال كلّها لمحمد بن الحسن الطوسي المتوفّى عام ٤٦٠، والرجال لأحمد بن العباس النجاشي المتوفّى عام ٤٥٠.

وما عدى اختيار رجال الكشي كلّ هذه الكتب مرتّبة حسب حروف المعجم، بترتيب بدوي، بمعنى أنّ مؤلّفيها ذكروا في الباب الأول جميع الأسماء المبدوّة بحرف الألف من غير رعاية الترييب فيما، بأن يذكروا أولا إبراهيم، ثمّ أحمد، إسماعيل، ووهكذا، ثمّ في القسم الثاني ذكروا جميع الأسماء المبدوّة بحرف الباء من غير رعاية هذا الترتيب فيها، وهكذا بالنسبة لسائر الحروف.

ثمّ أردفوا قسم الأسماء بالكنى، وقدّموا الكنية بـ«الأب» على الكنية بـ«الابن»، ثمّ ذكروا فيها من عرف بلقبه، وتختم الكتب الرجاليّة بذكر أسماء النساء.

وبعد مرحلة تدوين الأصول الرجاليّة دوّنت كتب رجاليّة بمناهج مختلفة وبترتيب معجمي يسهل البحث فيها عن اسم معيّن.

ومن هذا المنطق تحتّم علي من يراجع هذه الكتب أن يكون حافظاً لحروف

Scanned by CamScanner

المعجم بترتيبها المتّفق عليها.

والترتيب الحديث عند العرب يختلف عن الترتيب القديم عندهم، وذلك بتقديم الهاء على الواو، بعكس ما كان متداولاً عندم قديماً.

Scanned by CamScanner

الأُصول الرجاليّة

الأُصول الرجاليّة والمنهج المتّبع في كلّ واحدة منها:

الفهرست للطوسي

الفهرست للطوسي، يحتوي على ذكر ٩١١ شخصاً.

قال في المقدّمة: «عمدت إلى كتاب يشتمل على ذكر المصنّفات والأصول، ولم أفرد أحدهما عن الآخر لئلّا يطول الكتابان، لأنّ في المصنّفين من له أصل فيحتاج إلى أن يعاد ذكره في كلّ واحد من الكتابين فيطول».

ثمّ قال بشأن ما ضمّن كتابه من الجرح والتعديل: «فإذا ذكرت كلّ واحد من المصنّفين وأصحاب الأصول فلابدّ من أن أشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح، وهل يعوّل على روايته أو لا؟».

ثمّ ذكر مقدار ما أورده في كتابه من الأسماء قائلاً: «ولم أضمن أنّي أستوفي ذلك إلى آخره، فإنّ تصانيف أصحابنا وأصولهم لا تكاد تضبط، لانتشار أصحابنا في البلدان وأقاصي الأرض، غير أنّ عليّ الجهد في ذلك، والاستقصاء فيما أقدر عليه ويبلغه وسعي ووجدي»[١].

يعرف من هذا أنّه رحمه الله لم يذكر جميع الرواة فيه، وحتّم على نفسه ذكر ما قالوه من الجرح والتعديل بشأن الرجال[٢]، فلو كان نسبة المجروحين وأيضاً

---

(١) - الفهرست ص ٢ - ٣.

٢ - لقد صنّفت كتاباً بعنوان «نصوص الجرح والتعديل، دراسة وتقييم»، جمعت فيه ما قاله أصحاب الجرح والتعديل بشأن الرواة، ورتّبت هذه النصوص حسب حروف المعجم، وطبع هذا الكتاب عام ١٤٣٠ في مجلّدين.

Scanned by CamScanner

نسبة المعدَّلين فيه نسبة قليلة جدّاً فهذا يدلّ على أنّه رحمه الله لم يحصل علي طرق حسّية إلى جرح أو تعديل البقيّة، وكلّ ما كان قد حصل عليه عند تأليفه للكتاب قد ذكره.

ومن الطبيعي أن بقيت أسماء لم يذكرها، أو ذكرها لكن لم يذكر عنها شيئاً من الجرح أوالتعديل، لعدم حصوله على طرق حسّيّة إليهما.

رجال النجاشي

رجال النجاشي، يحتوي على ذكر ١٢٦٩ شخصاً.

قال في المقدّمة: «أمّا بعد، فإنّي وقفت على ما ذكره السيد الشريف أطال الله بقاءه وأدام توفيقه من تعيير قوم من مخالفينا أنّه لا سلف لكم ولا مصنَّف، وهذا قول من لا علم له بالناس».

ثمّ قال بشأن مقدار ما جمعه: «وقد جمعت من ذلك ما استطعته، ولم أبلغ غايته، لعدم أكثر الكتب، وإنّما ذكرت ذلك عذراً إلى من وقع إليه كتاب لم أذكره».

ثمّ اعترف بأنّ ما كتبه أصحابنا في هذا الفنّ لم يكن جامعاً فقال: «على أنّ لأصحابنا رحمهم الله في بعض هذا الفنّ كتباً ليست مستغرقة لجميع ما رسمه، وأرجو أن يأتي في ذلك على ما رسم وحدّ إن شاء الله تعالى، وذكرت لرجل طريقاً واحداً[١] حتى لا تكثر الطرق فيخرج عن الغرض»[٢].

يعرف من هذا أنّه رحمه الله قد ذكر غرضه من تأليف الكتاب، وذكر أيضاً مقدار ما

---

١ ـ لقد رتّبت كتاب مشيخة النجاشي على قسمين: القسم الأول أوردت فيه حياة النجاشي ومشايخه الذين روى عنهم في رجاله، والقسم الثاني أوردت فيه من ذكرهم النجاشي في طرقه إلى الأصول والكتب، وذلك لغرض أن يعرف الباحث قيمة هذه الطرق الحسيّة إلى هذه الأصول والكتب، وطبع هذا الكتاب عام ١٤١٣ هجرّية.

(٢) – رجال النجاشي ص ٣.

Scanned by CamScanner

جمع فيه، ولم يصرّح أنّه يذكر فيه ما قالوه بشأن الرجال من الجرح والتعديل، لكنّه ذكر فيه الكثير من النصوص الدالّة إمّا على الجرح أو التعديل أكثر ممّا ذكره الطوسي في الفهرست.

كما سكت عن طائفة ممّن ذكرهم، وذلك بسبب عدم حصوله على طرق حسّية إلى جرحهم أو تعديلهم.

مع العلم أنّ فهرست الطوسي كان قد تمّ تأليفه قبل تأليف رجال النجاشي هذا، لأنّ النجاشي ذكره في ترجمة مؤلّفه الشيخ الطوسي قائلاً: «كتاب فهرست كتب الشيعة وأسماء مصنّفيهم»[1]، ووثّق مؤلّفُه الطوسي هذا جماعةً ممّن ذكرهم في هذا الكتاب، مثل الحسن بن سعيد، وأخيه الحسين بن سعيد، وحنان بن سدير، وذريح المحاربي، وزيد الشحام، وعبد الله بن بكير، وعلي بن الحكم بن الزبير الكوفي، وعلي بن رئاب، وعلي بن يقطين، ومحمد بن أبي حمزة الثمالي، لكن النجاشي لم يوثّقهم، لأنّه لا طريق له إليهم، وحتى أنّه لم يعتمد في توثيقهم علي توثيق الطوسي هذا.

هذا وبقيت أسماء لم يجد طريقاً حسّيّاً إليهم ولهذا لم يذكرهم.

رجال الطوسي

رجال الطوسي، يتضمّن على ثلاثة عشر باباً، جمع فيها أسماء الرجال الذين رووا عن النبي صلّى الله عليه وآله وعن الأئمّة عليهم السلام من بعده إلى زمن القائم عليه السلام، ثمّ ختم الكتاب بباب من تأخّر زمانه عن الأئمّة عليهم السلام من رواة الحديث أو من عاصرهم ولم يرو عنهم.

وبلغت الأسماء المذكورة فيه بعد حذف المكرّرات ٥٨٨٨ اسماً.

---

١ ـ رجال النجاشي ص ٤٠٣.

Scanned by CamScanner

قال مولّفه في المقدّمة: «ولا أضمن أنّي أستوفي ذلك عن آخره، فإنّ رواة الحديث لا ينضبطون، ولا يمكن حصرهم لكثرتهم وانتشارهم في البلدان شرقاً وغرباً، غير أنّي أرجو أنّه لا يشذّ عنهم إلّا النادر، وليس على الإنسان إلّا ما تسعه قدرته وتناله طاقته، ولم أجد لأصحابنا كتاباً جامعاً في هذا المعنى إلّا مختصرات قد ذكر كلّ إنسان طرفاً منها، إلّا ما ذكره ابن عقدة من رجال الصادق عليه السلام، فإنّه قد بلغ الغاية في ذلك، ولم يذكر رجال باقي الأئمّة عليهم السلام»[1].

وهذا يدلّ على أنّ المؤلّف رحمه الله كان قد قصد في هذا الكتاب ذكر من روى عنهم عليهم السلام، لكنّه اعترف بأنّه بقيت أسماء لم يذكرها، لعدم الإحاطة بها.

ولهذا السبب نجد أسماء من الرواة قد رووا عن المعصومين عليهم السلام في الكتب الأربعة وغيرها لكنّه لم يذكرها في هذا الكتاب.

اختيار رجال الكشي

اختيار رجال الكشي، اختاره ا الطوسي من كتاب الرجال لأبي عمرو الكشي.

وذكره النجاشي قائلاً: «كتاب الرجال، كثير العلم، وفيه أغلاط كثيرة»[2].

واقتصر الطوسي على ذكر اسمه قائلاً: «كتاب الرجال»، ولم يتطرّق إلى أنّه فيه أغلاط كثيرة[3].

يتضمّن الكتاب ١١٥١ رواية بشأن الرجال مرويّة عن المعصومين وغير المعصومين، أكثرها تدلّ على جرحهم أو تعديلهم.

وقد تعامل الأعلام مع هذه الروايات مثل ما تعاملوا مع روايات الكتب الأربعة

---

(١) - رجال الطوسي ص ٢.

(٢) - رجال النجاشي ص ٣٧٢.

(٣) - راجع الفهرست ص ١٤١.

Scanned by CamScanner

وغيرها، من الفحص عن رجال أسانيد هذه الروايات، ليعرفوا المعتبر منها ليعمل به .

ولم يذكر فيه كلّ الرواة، وذلك بسبب عدم الحصول على طريق حسّي إلى من لم يذكره فيه .

هذه الأصول الرجاليّة التي تسالم عليها الأعلام لتكون مصادر تتكفّل بيان جرح أو تعديل الرجال .

Scanned by CamScanner

توحيد الأسماء في الأصول الرجاليّة

لا شكّ أنّ الشخص الواحد المذكور في الأصول الرجاليّة لم يعبَّر عنه في كلّها بتعبير واحد، ففي بعضها يعبّر عنه باسمه فقط، أوباسمه واسم أبيه، وفي بعضها يفصّل نسبه إلى أكثر من جدّ، وأحياناً يعبّر عنه بالكنية أو اللقب.

ولهذا يتحتّم على الباحث أن يبحث عمّا يساعده في توحيد هذه الأسماء، كي لا يكثر عنده عدد المجهولين، وأيضاً يتسنّى له توحيد ما يمكن توحيده من هذه الأسماء.

طرق توحيد الأسماء:

إنّ عمليّة توحيد الأسماء يجب أن تتمّ بطرق علميّة تطمئنّ إليها النفس لما تترتّب عليها من الآثار، كمعرفة الراوي والحكم على حديثه[١]، وتعدّ الطرق التالية مناسبة لهذه العمليّة:

الأول: الاتّحاد في الاسم والنسبة، أوكونه عربياً، أوكونه مولى، أو وحدة اللقب، أوالكنية، أو الانتساب إلى البلد، أو المهنة، أو الوصف، أو المذهب.

الثاني: الاتّحاد في الطبقة أو المعاصرة، ويحرز هذا من تواجدهما في عصر واحد، وأيضاً من الرواية عن المعصومين عليهم السلام، ويعرف أيضاً من الراوي

---

١ ـ لقد وحّدت جميع الأسماء المذكورة في الأصول الرجاليّة الأربعة وفي كتاب الخلاصة للعلّامة الحلّي في مجلّدين بعنوان «المعجم الموحّد»، وزوّدته بما ذكروه من الجرح والتعديل بشأنهم، ووضعت علامة الدائرة بجنب اسم من حديثه صحيح، وعلامة المثلّث بجنب اسم من حديثه موثّق، وعلامة المربّع بجنب اسم من حديثه حسن، وعلامة النجمة بجنب اسم من حديثه ضعيف، ولم أضع علامة بجنب اسم من لم يذكروا بشأنه شيئاً من الجرح والتعديل، وطبع هذا الكتاب عام ١٤١٤ هجريّة.

Scanned by CamScanner

والمروي عنه .

الثالث: وحدة مضمون الرواية مع مضمون ما يتضمّنه الكتاب أو المصنّف المنسوب إليه، بأن يكون هذا الانتساب مذكوراً إمّا في الفهرست للطوسي أو رجال النجاشي .

الرابع: الاتّحاد في الجرح أو التعديل بأن يكون الجارح أو المعدِّل من أصحاب الجرح والتعديل الذين تسالم الأعلام على قبول قولهم .

الخامس: الاشتراك في نقل الروايتين بأن تكون الروايتين متّحدتين في اللفظ أو في المضمون .

السادس: أن يكون الراوي عنه في سند الرواية متّحد مع راوية كتابه أو مصنَّفه .

Scanned by CamScanner

المشترك

لا شكّ أنّنا نرى في الكتب الأربعة الحديثيّة أسماء رواة تنطبق على أكثر من واحد، مثل «محمد» و«أحمد بن محمد»، و«الحسن بن علي»، ويعبّر عن هذه الأسماء بـ«المشتركة»، ويعبّر عن عمليّة معرفة هذه الأسماء المشتركة بـ«تمييز المشترك».

وقبل بيان طرق تمييز المشترك يجب أن نذكر علل وجود المشترك في الأسانيد.

علل وجود المشترك:

الأولى: رعاية للاختصار والاجتناب من الإطناب.

الثانية: معروفيّة الراوي عند من يُروى له الحديث.

الثالثة: حفظ الأمانة وحسن الظنّ بالأُستاذ.

الرابعة: السهو أو نسيان المميّز.

الخامسة: التدليس للترغيب في الحديث.

ولا شكّ أنّ العلّة الرابعة والخامسة إذا ثبتت بحقّ شخص يعدّ جرحاً له، فلا يقبل حديثه.

طرق تمييز المشترك:

الأول: اتّحاد مضامين رواية مع عنوان كتاب أو مصنّف أحد المترجمين في الأصول الرجاليّة.

توضيح ذلك: إنّ الطوسي والنجاشي ذكرا في كتابيهما أسماء كتب ومصنّفات مَن ترجموا لهم، فلو توحّد موضوع كتاب المترجَم مع مضمون ما رواه راوي نطمئنّ بتوحيد هذا الرواي مع صاحب الكتاب هذا.

Scanned by CamScanner

مثاله قال الكليني: «محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن الحسن بن موسى، عن غياث بن كلوب، عن إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن آبائه عليهم السلام أنّ علياً صلوات الله عليه كان يكره الحج والعمرة على الإبل الجلّالات»[١]

وذكر النجاشي أنّ الحسن بن موسى الخشاب له كتاب الحج[٢].

فنطمئنّ أنّ الحسن بن موسى المذكور في حديث الكافي هو الحسن بن موسى الخشاب هذا.

الثاني: أن يكون الراوي عنه في سند الرواية هو نفس راوية كتابه.

مثاله: قال الكليني: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام»[٣]، وقال النجاشي في ترجمة جميل بن صالح الأسدي: «وأكثر ما يرى منه نسخة رواية الحسن بن محبوب أو محمد بن أبي عمير، طريق القميين إليه ما أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن جعفر، عن أحمد بن إدريس، عن عبد الله بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عنه به»[٤].

وبهذا نطمئنّ أنّ جميل بن صالح المذكور في سند الكليني هذا هو جميل بن صالح الأسدي، لأنّ راوية كتابه هو الحسن بن محبوب.

فعليه لا يصحّ ما جاء في بصائر الدرجات بشأن سند هذا الحديث، وفيه:

---

١ ـ الكافي ج ٤ ص ٥٤٣ كتاب الحج باب النوادر حديث ١٣ وعنه في الوسائل ذيل رقم ١٥٢٣٠.

٢ ـ راجع رجال النجاشي ص ٤٢ رقم ٨٥.

٣ ـ الكافي ج ١ ص ٣٥ كتاب فضل العلم باب ثواب العالم والمتعلّم حديث ٢.

٤ ـ رجال النجاشي ص ١٢٧ رقم ٣٢٩.

Scanned by CamScanner

«جميل بن درّاج»[١] بدل «جميل بن صالح».

الثالث: من خلال ملاحظة النظائر، بأن يذكر الراوي في أحد السندين بالاسم فقط وفي الثاني باسمه واسم أبيه، أويذكر الراوي في أحد السندين بالكنية وفي الآخر بالاسم.

مثال الصورة الأولى: قال الطوسي: «أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى، عن غياث، عن أبي عبد الله عليه السلام»[٢].

وقال الطوسي: «أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد الله عليه السلام»[٣].

يعرف من هذين السندين أنّ غياثاً في السند الأول متّحد مع غياث بن إبراهيم في السند الثاني.

مثال الصورة الثانية: قال الطوسي: «أحمد بن محمد، عن أبي جميلة، عن أبي أسامة، عن أبي عبد الله عليه السلام»[٤].

وقال الطوسي «أحمد بن محمد، عن المفضل، عن زيد الشحام، عن أبي عبد الله عليه السلام»[٥].

---

١ ـ بصائر الدرجات ص ٢٤ جزء ١ باب ٢ حديث ٩.

٢ ـ التهذيب ج ٨ ص ٢٩٧ كتاب الأيمان والنذور والكفارات باب الأيمان والأقسام حديث ٩٢، وعنه في الوسائل ذيل رقم ٢٨٨٥٥.

٣ ـ التهذيب ج ٧ ص ١٤٠ كتاب التجارات باب بيع الماء والمنع منه والكلاء والمراعي حديث ٥ وعنه في الوسائل ذيل رقم ٣٢٢٦١.

٤ ـ التهذيب ج ١٠ ص ١٦٢ كتاب الديات باب القضايا في الديات والقصاص حديث ٢٩ وعنه في الوسائل ذيل رقم ٢٨٨٨٧.

٥ ـ التهذيب ج ١٠ ص ١٨٢ كتاب الديات باب القود بين الرجال والنساء حديث ١١ وعنه في الوسائل رقم ٣٥٢١٢.

Scanned by CamScanner

يعرف من هذين السندين أنّ أبا أسامة في السند الأول متّحد مع زيد الشحام في السند الثاني، وكذلك بالنسبة لأبي جميلة المذكور في السند الأول وأنّه متّحد مع المفضل المذكور في الستند الثاني، وهو المفضل بن صالح .

Scanned by CamScanner